

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2004/113
16 February 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة الستون

البند ١٩ من جدول الأعمال المؤقت

الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان

التعاون التقني والخدمات الاستشارية في ليبيا

التقرير الأولي للخبرة المستقلة، السيدة شارلوت أباكاس*

* تأخر تقديم هذا التقرير نتيجة تأجيل بعثة الخبرة المستقلة عدة مرات وإغائها في اللحظة الأخيرة لدواعٍ أمنية في ليبيا.

موجز

نظرت لجنة حقوق الإنسان في دورتها التاسعة والخمسين، في تقرير الخبرة المستقلة (E/CN.4/2003/WG.16/R.2) بموجب الإجراء السري ١٥٠٣. وقدم هذا التقرير، الذي جرى إعلانه فيما بعد بموجب قرار اللجنة ١٠٥/٢٠٠٣، معلومات بشأن مختلف أشكال انتهاكات حقوق الإنسان، وانتشار ظاهرة الإفلات من العقاب، وعمليات القتل عمداً وتعسفاً، وحالات الإعدام خارج نطاق القضاء، والتوقيف والاحتجاز بصورة تعسفية، والتعذيب، والتجنيد القسري واستخدام الأطفال الجنود، وانتهاكات حرية التعبير، والاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان وجهاز القضاء في ليبيريا. واختتم التقرير بتوجيه النظر إلى شيوع ثقافة انتهاكات حقوق الإنسان وخرقها في سياق الصراع المزمع في ليبيريا. ودعا التقرير إلى إعادة إنشاء المجتمع الليبيري على أساس احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان الأساسية.

وبعد أن فرغت اللجنة من النظر في التقرير المشار إليه أعلاه، اتخذت قرارها ٨٢/٢٠٠٣ الذي تدعو فيه، في جملة أمور، إلى تعيين خبير مستقل لفترة أولية تمتد ثلاث سنوات لتيسير التعاون بين حكومة ليبيريا ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان) في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بتقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية.

وفي ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣، عيّنت اللجنة، في جلستها التاسعة والخمسين، السيدة شارلوت أباكا خبيرة مستقلة بموجب الإجراء ١٥٠٣. وأجرت الخبرة المستقلة، منذ تعيينها، محاولات عديدة باءت بالفشل للاضطلاع بمهمة إلى ليبيريا لتقديم تقرير إلى الدورة الستين للجنة وفقاً لما تقتضيه الفقرة ٢ من القرار ٨٢/٢٠٠٣. وأمام عدم تمكن الخبرة المستقلة من القيام بزيارة إلى ليبيريا خلال عام ٢٠٠٣ لأسباب أمنية، أعد هذا التقرير بالاستناد أساساً إلى معلومات جمّعت من وكالات الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية وطنية ودولية يوجد مقرها في ليبيريا. كما يأتي هذا التقرير متابعة للتقرير الطارئ المقدم من المفوض السامي إلى لجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/2004/5) المؤرخ ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣.

ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، اشتد النزاع المسلح في ليبيريا الذي اندلع في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، وامتد إلى مناطق لم تتأثر بالقتال حتى ذلك الوقت، مع تقدم المتمردين من جماعتي "جبهة الليبيريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية"، و"حركة الديمقراطية في ليبيريا" نحو العاصمة مونروفيا. ولقد أسفر هذا عن مقتل وإصابة وتشريد آلاف الناس. وفي بداية حزيران/يونيه ٢٠٠٣، لقي نحو ٤٠٠ شخص مصرعهم أثناء القتال الشديد الذي شهدته مونروفيا. وفي تموز/يوليه، لقي بضع مئات من الأشخاص حتفهم أو أصيبوا بجروح نتيجة القصف المدفعي العشوائي الذي استهدف ملاجئ ومآوي مدنية آمنة معروفة في مونروفيا. وتعرض العديد من النساء والبنات والفتيان للاغتصاب ولاعتداءات جنسية شاذة وشتى أشكال الإساءة والعنف الجنسي.

وتشير تقديرات مصادر مطلّعة إلى أن طفلاً من كل ١٠ أطفال في ليبيريا ربما يكون جُنْد في الحرب. وعانى الأطفال الليبيريون جميع أشكال الأعمال الوحشية، والعنف الجنسي، والتشريد، والفصل عن أسرهم، والانقطاع عن التعليم.

ونشأت كارثة إنسانية، إذ لم يتمكن موظفو الإغاثة الدولية من الوصول إلى معظم أنحاء البلد، بما في ذلك مونروفيا. وتشير معلومات موثوقة إلى أن الافتقار إلى الأغذية والمياه الكافية، والانفجار التام لمرافق الصرف الصحي، أدّى إلى تفشي أمراض معدية مثل الإسهال والكوليرا.

ولقد أدت مبادرات السلام التي أطلقتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بدعم من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وحكومة غانا إلى توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار، في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ في أكرا، بين الحكومة بقيادة الرئيس تشارلز تاييلور، والحركتين المتمردتين، جبهة الليبيريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية، وحركة الديمقراطية في ليبيريا. إلا أن القتال تجدد في مونروفيا في ٢٤ حزيران/يونيه. وأثناء اجتماع القمة لقادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المعقود في داکار في تموز/يوليه، وافق الرئيس تاييلور على التخلي عن الحكم. وفي ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٣، تخلى الرئيس تاييلور عن الحكم لصالح نائبه موزيس بلاه، وغادر مونروفيا متجهاً إلى نيجيريا لبدأ هناك حياته في المنفى بدعوة من الرئيس أوباسانجو.

وفي ١٨ آب/أغسطس، وقع اتفاق سلام شامل في أكرا بين حكومة ليبيريا، وجبهة الليبيريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية، وحركة الديمقراطية في ليبيريا، والأحزاب السياسية. ويدعو الاتفاق، في جملة مسائل، إلى نقل السلطة إلى حكومة انتقالية وطنية تتألف من ممثلي الأطراف في الاتفاق، بمن فيهم ممثلو المجتمع المدني. وفي ٢٤ آب/أغسطس، عين السيد غيود بريانت رئيساً للحكومة الانتقالية الوطنية. ثم نصب السيد بريانت، في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، رئيساً للحكومة الانتقالية الوطنية في ليبيريا.

وبعد مضي أكثر من ١٤ سنة من الحرب الأهلية، اتسمت بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، أتاحت الإجراءات الأخيرة التي اتخذها المجتمع الدولي، والتي أفضت إلى قرار مجلس الأمن إنشاء بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، فرصة جديدة لشعب ليبيريا كيما يستعيد سيطرته على شؤون بلده، ويقلب الاتجاه بعد سنوات من الانحطاط الناتج عن الحرب والتزاع. وإن تدخل المفوض السامي بالنيابة في الوقت المناسب، من خلال تقديم تقرير طارئ إلى اللجنة في ذروة الأزمة الليبيرية والحضور المكثف لمفوضية حقوق الإنسان أثناء مرحلة التخطيط لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، أمّن للبعثة ولاية قوية في مجال رصد حقوق الإنسان. ويتعين على مجتمع حقوق الإنسان ومفوضية حقوق الإنسان توخي الحذر لضمان اتخاذ الخطوات المناسبة حسب الاقتضاء وعند الضرورة لدعم تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في مجال حقوق الإنسان.

وينبغي العمل بصورة منهجية على إحداث تفهم سياسي ومجتمعي للمسؤوليات الأخلاقية والمعنوية للدولة والمجتمع المدني من أجل ضمان الحقوق الأساسية لكل الأفراد في ليبيريا. وتمثل تجربة ليبيريا المديدة في مجال انتهاكات حقوق الإنسان والإفلات من العقاب تحدياً لمجتمع حقوق الإنسان. وإن كانت استجابة المجتمع الدولي حتى الآن، بما في ذلك الإجراءات التي اتخذتها المنظمات غير الحكومية، جديرة بالثناء، فإنه يتعين القيام بالمزيد في المستقبل لضمان تدعيم المكاسب المحرزة في تأمين ولاية قوية في مجال حقوق الإنسان لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. ويعد إنشاء نظام وطني قوي للحماية، ووضع ما يلزم من التدابير لمعالجة الانتهاكات المتعلقة بالحرب من الأمور الجوهرية لإعادة بناء ليبيريا. فلا يمكن تحقيق السلام من دون عدالة. ويجب أن يركز النضال من أجل المصالحة والسلام في ليبيريا على تحقيق العدالة. وفي هذا الصدد، ينبغي الحصول على دعم دولي قوي لإنشاء اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة الحقيقة والمصالحة المنصوص عليهما في اتفاق السلام الشامل، وكذلك لتطوير نظام وطني لإنفاذ القوانين يكون قادراً على معالجة الانتهاكات والتجاوزات في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني.

كما يجب التركيز بشدة على تطوير قدرة وطنية لحماية حقوق الإنسان الدولية وتعزيزها. ولقد شكل غياب النظم والقدرات الوطنية المرنة مصدر الأذى للمجتمع الليبيري في الماضي، ولا ينبغي تفويت الفرصة المتاحة لتصويب ما ارتكب في الماضي من تقصير وأخطاء.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٦	١ - ٥	مقدمة
٦	٦ - ١٥	أولاً - التطورات المستجدة في ليبيريا منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣
٩	١٦ - ٢٧	ثانياً - جهود السلام
١١	٢٨ - ٣٢	ثالثاً - الأنشطة المضطلع بها
١٢	٣٣ - ٣٥	رابعاً - الاستنتاجات
١٣	٣٦ - ٤٢	خامساً - التوصيات

مقدمة

- ١- نظرت لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثامنة والخمسين في حالة حقوق الإنسان في ليبيريا بموجب الإجراء السري ١٥٠٣، واعتمدت أول مقرر سري لها يتعلق بليبيريا في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢.
- ٢- وبتاريخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، عين رئيس الدورة الثامنة والخمسين للجنة السيدة شارلوت أباكا خبيرةً مستقلة معنية بحالة حقوق الإنسان في ليبيريا. ولقد كانت السيدة أباكا طوال السنوات الاثني عشرة الماضية عضوة في لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، وترأستها خلال عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢.
- ٣- ونظرت اللجنة في دورتها التاسعة والخمسين في تقرير الخبيرة المستقلة (E/CN.4/2003/WG.16/R.2) بموجب الإجراء السري ١٥٠٣. وأشار التقرير إلى جملة انتهاكات منها انتشار ظاهرة الإفلات من العقاب، وعمليات القتل عمداً وتعسفاً، وحالات الإعدام خارج نطاق القضاء، والتوقيف والاحتجاز بصورة تعسفية، والتعذيب، والتجنيد القسري، واستخدام الأطفال الجنود، وانتهاكات حرية التعبير، والاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في جهاز القضاء. واختتمت الخبيرة تقريرها بتوجيه النظر إلى شيوع ثقافة الإفلات من العقاب، والانتهاكات الجسيمة لشتى جوانب حقوق الإنسان، والاستهداف المتعمد لكل المشتبه في أنهم معارضون سياسيون. وأوصى التقرير بإيجاد حل شامل لمعالجة جميع جوانب الأزمة في ليبيريا وأسبابها الجذرية، مع مراعاة الحالة العامة في منطقة اتحاد نهر مانو، بما في ذلك وقف إطلاق النار، ونزع سلاح مختلف الميليشيات، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وحسن الإدارة. وقررت اللجنة، بموجب قرارها ١٠٥/٢٠٠٣، جعل تقرير الخبيرة المستقلة علنياً.
- ٤- كما اعتمدت اللجنة في دورتها التاسعة والخمسين قرارها ٨٢/٢٠٠٣ الذي قررت بموجبه تعيين خبير مستقل لفترة أولية تمتد ثلاث سنوات لتيسير التعاون بين حكومة ليبيريا ومفوضية حقوق الإنسان في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بتقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية.
- ٥- وفي ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣، عين رئيس الدورة التاسعة والخمسين للجنة السيدة أباكا خبيرةً مستقلة بموجب الإجراء ١٥٠٣.

أولاً - التطورات المستجدة في ليبيريا منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣

- ٦- منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، اشتد النزاع المسلح الذي تعيشه ليبيريا منذ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، وامتد إلى مناطق لم تتأثر بالقتال حتى ذلك الوقت، نظراً لأن المتمردين من حركة "الليبيريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية" تقدموا نحو مونروفيا، ولأن مجموعة متمردة جديدة، وهي حركة الديمقراطية في ليبيريا، نشأت في شرق البلاد على طول الحدود مع كوت ديفوار. واقترن تصعيد النزاع بزيادة انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الحرمان من الحق الأساسي في الحياة، وحالات الإعدام خارج نطاق القانون وتعسفاً، والتعذيب، وشتى أشكال العنف ضد المرأة،

والاغتصاب، والتجنيد القسري، بما في ذلك تجنيد الأطفال منذ سن العاشرة، وخاصة في صفوف المشردين داخلياً، ومنع وصول المساعدات الإنسانية.

٧- وأدى تصعيد القتال منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ إلى إجلاء موظفي الأمم المتحدة من ليبيريا، وبالتالي إلى إزالة مصدر هام للمعلومات الموثوقة بشأن الحالة السائدة في البلد فيما يتعلق بحقوق الإنسان. ومع ذلك، اتضح أن حدوث كارثة إنسانية صار أمراً محتوماً مع تكثف الهجمات التي شنها المتمردون ضد مواقع الحكومة في مونروفيا منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

٨- وتشير تقارير عديدة إلى حالات نساء وفتيات اغتصبن وتعرضن لأشكال أخرى من العنف الجنسي على أيدي رجال وحدة مكافحة الإرهاب وميليشيات سابقة أخرى متحالفة مع الحكومة. ويُزعم أن بعض الضحايا تعرضن للاغتصاب الجماعي من قبل الجنود عند هروبهن من المعارك واعتقلهن عند نقاط التفتيش. ووردت أيضاً تقارير عن اختطاف واغتصاب نساء وفتيات داخل مخيمات المشردين داخلياً في إقليم مونتسيرادو على أيدي الميليشيات المتحالفة آنذاك مع الحكومة. كما زُعم أن المتمردين قاموا في بعض الحالات باختطاف واغتصاب فتيات صغيرات ونساء عند نقاط التفتيش.

٩- كما ازدادت معاناة الأطفال نتيجة انتشار الصراع وتصعيده. وأسفر تزايد المشاق عن تفشي سوء التغذية في صفوف الأطفال، وانعدام الوصول إلى مياه الشرب المأمونة، وتدهور المرافق الصحية إلى درجة يرثى لها. وما من شك أن هذه الأوضاع تعرض صحة الأطفال للخطر.

١٠- ويشكل الاستخدام البغيض للأطفال الجنود من قبل القوات المتمردة والقوات المتحالفة مع الحكومة مصدر قلق شديد ليس فقط للأمم المتحدة، وإنما أيضاً بالنسبة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وبالرغم من صعوبة الحصول على معلومات دقيقة فيما يتعلق بعدد الأطفال المقاتلين المشاركين في الصراع، تفيد مصادر عاملة في المجال الإنساني أن الأطفال يشكلون السواد الأعظم من القوات المقاتلة، لا سيما في صفوف الميليشيات. وتشير تقديرات اليونيسيف إلى أن طفلاً من كل ١٠ أطفال ليبيريين يُحتمل أن يكون قد جُند في وقت ما في الجهود الحربية. هذا بالإضافة إلى أن الأطفال الليبيريين عانوا شتى أشكال الأعمال الوحشية، بما في ذلك العنف الجنسي والعمل القسري والانقطاع عن الدراسة والتشريد القسري.

١١- ونتيجة للصراع، الذي اشتد وطيسه بسبب تصعيد أعمال القتال منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، حُرِم العديد من الأطفال من البيئة الأسرية بسبب موت والديهم أو أفراد آخرين من الأسرة، أو انفصالهم عنهم. ونتيجة لذلك، يضطر الأطفال إلى تحمل مسؤوليات الكبار وإعالة أنفسهم بأنفسهم. وفي أوج القتال في مونروفيا وبوكانن في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٣، نقلت شبكات التلفزيون الرئيسية صوراً عن أطفال يمشون طوال أيام في الغابات وعلى الطرق الرئيسية في محاولة للوصول إلى ما يعتقدون أنه سيكون مكاناً آمناً لهم. وأُجبر معظم الأطفال الذين تمكنوا من النجاة على

أن يتقاسموا مع الكبار مأوى بديلة مؤقتة في مخيمات المشردين، ومأوى مؤقتة في مبانٍ حكومية مهجورة وأماكن عامة، حيث تعرضوا لمزيد من أشكال الرذيلة.

١٢- وأصبح تقديم المساعدة الإنسانية للأطفال والمجموعات المستضعفة الأخرى أمراً في غاية من الصعوبة بسبب حدوث حالات اختطاف وقتل استهدفت العاملين في المجال الإنساني أثناء الصراع. وفي آذار/مارس ٢٠٠٣، على سبيل المثال، اختطف ثلاثة أعضاء في وكالة السبتيين للتنمية والإغاثة، وهي منظمة غير حكومية تعمل في المجال الإنساني، وعُثر على جثثهم فيما بعد في بلدة تورو، في إقليم غراند غيديه، الذي كان آنذاك تحت سيطرة حركة الديمقراطية في ليبيريا، وهي إحدى الفصائل المتمردة. ولا تزال المسائل المتعلقة بالأمن وبإمكانية الوصول إلى البلد وإلى مختلف أقاليمه تطرح مشاكل خطيرة، لا سيما بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني، ويجب إيلائها الأولوية إذا أُريد تحقيق نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة تأهيلهم وإدماجهم في ليبيريا.

١٣- وأدى النزاع المتواصل منذ ١٤ سنة إلى تقويض الاقتصاد والخدمات الاجتماعية الأساسية. فتسعون في المائة من المواطنين الليبيريين يعيشون في فقر مدقع (أي بأقل من دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة في اليوم). ويبدون أن ليبيريا هي البلد الوحيد الذي يقل فيه مستوى التعليم في صفوف الأطفال عنه لدى الآباء، وذلك بسبب آثار الحرب. فلقد خلفت هذه الآثار مجاعة حادة، وسوء التغذية، وانعدام الحصول على مياه الشرب المأمونة، ومرافق الصرف الصحي، وقلة الفرص. وإن الفقر الشديد، المقترن بالتعطّل الكلي للهياكل الأساسية، بما في ذلك المرافق الصحية، لا سيما بعد حزيران/يونيه ٢٠٠٣، يعرض صحة السكان المتبقين على قيد الحياة لخطر كبير.

١٤- إن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يتغذى من النزاع والضعف، ومن الواضح أن الحرب والعنف يزيدان في حدة النزاع وأوجه الضعف. لذلك، من الأهمية بمكان معالجة إمكانية تعرض النساء والفتيات لخطر فيروس مرض الإيدز. وفي هذا الصدد، من المهم التماس الدعم من عديد الشركاء، بما في ذلك الصندوق الائتماني الياباني للأمن البشري، الذي أنشأته حكومة اليابان. وينبغي أن يتم هذا في إطار الشراكة مع برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، إلى جانب شركاء آخرين، بهدف التماس تدابير واستراتيجيات ملموسة للتصدي لخطر الوباء في ليبيريا.

١٥- ويشكل فيروس مرض الإيدز والفقر والجوع وعدم المساواة تربة خصبة لنمو الظلم الاجتماعي والعنف. ويجب أن تُدرج السياسات والبرامج التي تعالج هذه المسائل ضمن أولويات ليبيريا في فترة ما بعد الحرب. وينبغي أن تركز هذه السياسات والبرامج على المرأة بوجه خاص لتيسير اكتسابها للمعارف الاقتصادية وزيادة قدرتها على تحليل القضايا الوطنية من منظور يراعي نوع الجنس. تلك هي الجهود الطويلة الأجل (بالتأكيد على مدى أكثر من ثلاث سنوات) التي سوف تكفل تحقيق السلام والتنمية البشرية والأمن الوطني.

ثانياً - جهود السلام

١٦- أدت مبادرات السلام التي أطلقتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بدعم من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وحكومة غانا إلى توقيع اتفاق، في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، لوقف إطلاق النار بين الحكومة بقيادة الرئيس تشارلز تاييلور، وحركتي المتمردين "جبهة الليبيريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية" و"حركة الديمقراطية في ليبيريا". وبالرغم من توقيع اتفاق وقف إطلاق النار، استؤنف القتال في مونروفيا في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وضرب حصار على المدينة، ما أدى إلى مصرع أو إصابة مئات الناس. وأدت هذه الحالة إلى كارثة إنسانية حيث حرم المدنيون من السبل الأساسية لكسب رزقهم. وفي أواخر شهر تموز/يوليه، استولت حركة الديمقراطية في ليبيريا على مدينة بوكان التي يوجد فيها ثاني أكبر ميناء في البلد.

١٧- وفي ١ آب/أغسطس، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٤٩٧ (٢٠٠٣)، الذي أذن فيه بنشر قوة متعددة الجنسيات لدعم تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في أكرا، في غانا، بين الحكومة والجموعتين المتمردتين. ويشير القرار إلى رحيل الرئيس تاييلور، الذي استقال في ١١ آب/أغسطس، حسب ما اتفق مع قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي الأثناء، كانت المحكمة الخاصة في سيراليون قد وجهت إلى السيد تاييلور تهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بسبب دعمه المزعوم للجبهة المتحدة الثورية أثناء النزاع في سيراليون. غير أن حكومة ليبيريا طلبت إلى محكمة العدل الدولية إلغاء لائحة الاتهام.

١٨- وتم ضم القوة المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي تزعمتها نيجيريا، والتي بدأت انتشارها في ٤ آب/أغسطس لإحلال الأمن في مونروفيا إثر مغادرة السيد تاييلور، إلى قوة أكبر لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، حلت محلها في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

١٩- وفي مرحلة سابقة، في ٨ تموز/يوليه، أبلغ الأمين العام مجلس الأمن بقراره تعيين السيد جاك بول كلاين ممثلاً خاصاً له في ليبيريا. وفي ١ آب/أغسطس ٢٠٠٣، اعتمد مجلس الأمن قراره ١٤٩٧ (٢٠٠٣)، الذي أذن بموجبه بنشر قوة متعددة الجنسيات في ليبيريا وأعلن استعداده لإنشاء قوة لتحقيق الاستقرار تابعة للأمم المتحدة تعقب القوة المتعددة الجنسيات وتكلف بدعم الحكومة الانتقالية والمساعدة في تنفيذ اتفاق السلام الشامل في ليبيريا. وفي القرار ذاته، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدم توصيات بشأن حجم وهيكل وولاية تلك القوة التابعة للأمم المتحدة. وانتهز المفوض السامي بالنيابة الفرصة التي أتاحتها القرار ١٤٩٧ (٢٠٠٣) لنشر تقريره الطارئ (E/CN.4/2004/5) بعد ذلك بأسبوع في ٨ آب/أغسطس، الذي أكد فيه بشدة على إدراج حقوق الإنسان في التخطيط لبعثة الأمم المتحدة المقترحة وفي عملياتها. ثم ضمن أن يمثل مفوضية حقوق الإنسان موظف معني بحقوق الإنسان في بعثة التقييم التقني الموفدة إلى ليبيريا. وساعد ذلك بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في تنفيذ ولايتها الجديرة بالثناء، في مجال حقوق الإنسان والحماية وفقاً لما ينص عليه قرار المجلس ١٥٠٩ (٢٠٠٣).

٢٠- وفي ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٣، تخلى الرئيس تاييلور عن الحكم لصالح نائب الرئيس موزيس بلاه وفقاً لما اتفق عليه في اجتماع قمة قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المعقود في داكار في ٢ تموز/يوليه. وتلبية لدعوة من رئيس نيجيريا، ألوسيجون أوباسانجو، غادر الرئيس السابق تاييلور ليبيا متجهاً إلى نيجيريا حيث يعيش حالياً في المنفى. وحضر عدد من القادة الأفارقة احتفال نقل السلطة، من بينهم رئيس موزامبيق، يواكين شيسانو، الذي كان يرأس الاتحاد الأفريقي آنذاك، ورئيس غانا، جون أغيكوم كيفور، الذي يرأس حالياً الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ورئيس جنوب أفريقيا، ثابو ماباكي.

٢١- وفي ١٧ آب/أغسطس في أكرا، تفاوض الممثل الخاص للأمين العام ومنسق عمليات الأمم المتحدة في ليبيا، السيد جاك بول كلارين، بشأن إبرام الأطراف الليبيرية اتفاقاً بشأن توزيع المساعدات الإنسانية في ليبيريا. وبموجب هذا الاتفاق، تعهدت الأطراف بتأمين حرية تحرك موظفي المساعدة الإنسانية ووصولهم دون إعاقة، وضمان أمن وسلامة جميع العاملين في المجال الإنساني في ليبيريا.

٢٢- وفي اليوم الموالي، الموافق ١٨ آب/أغسطس، تكللت محادثات السلام المعقودة بين الأطراف في أكرا بتوقيع اتفاق سلام شامل بينها. وأعلن الاتفاق وفقاً فوراً للحرب، ونص على إنشاء حكومة انتقالية وطنية في ليبيريا تحل إليها السلطة من الحكومة المؤقتة التي يرأسها الرئيس بلاه في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وتتمثل المسؤولية الأولية للمقا على عاتق الحكومة الانتقالية الوطنية في ليبيريا في ضمان تنفيذ اتفاق السلام، بما في ذلك التحضير لعقد انتخابات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، على أن تتولى الحكومة المنتخبة السلطة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

٢٣- وفي ٢١ آب/أغسطس، عين غيود براينت، وهو رجل أعمال من مونروفا ورئيس حزب العمل الليبيري، رئيساً للحكومة الانتقالية الوطنية في ليبيريا، كما عين ويسلي جونسون، المعارض السياسي والمحاضر الجامعي، نائباً للرئيس. وبموجب اتفاق السلام، يتعين على الأطراف أن تفض الاشتباك فيما بينها على الفور وتمتثل لاتفاق ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ المتعلق بوقف إطلاق النار. وتدعى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى أن تنشئ على الفور قوة متعددة الجنسيات تؤمن وقف إطلاق النار وتساعد في تنفيذ الاتفاق. وبموجب الاتفاق، طلبت الأطراف أيضاً من الأمم المتحدة أن تنشر قوة في ليبيريا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لدعم الحكومة الانتقالية الوطنية والمساعدة في تنفيذ اتفاق السلام.

٢٤- وتشمل الأحكام الأخرى التي ينص عليها اتفاق السلام ما يلي: (أ) التزام الأطراف بالتنفيذ العاجل لإقامة مواقع لتجميع الأسلحة ونزع السلاح، وتسريح المقاتلين، وإعادة إدماجهم؛ (ب) الدعوة إلى إنشاء لجنة لرصد التنفيذ لضمان التطبيق الفعال والأمين للاتفاق؛ (ج) إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة، واقتراح بأن تنظر الحكومة الانتقالية الوطنية في ليبيريا في إعلان عفو عام عن الأشخاص الضالعين في أنشطة عسكرية أثناء الصراع الأهلي. وإنه من المهم جداً تكون حقوق الإنسان عنصراً قوياً في نشاط لجنة الحقيقة والمصالحة إذا أُريد لعملية المصالحة ألا تثير من جديد مشاعر العداء.

٢٥- ومن الهام جداً الملاحظة أن المرأة، بالرغم من مشاركتها في محادثات السلام التي جرت في أكرا، كان تمثيلها ولا يزال ضعيفاً سواء على مستوى المندوبين أو على مستوى الحكومة الانتقالية الوطنية في ليبيريا. ومرة أخرى، يعد هذا مجالاً يستلزم القيام بعمل كبير لضمان إشراك المرأة في عملية صنع القرار على جميع الأصعدة خلال الفترة الانتقالية وبعدها. ويوصى بشدة بتوفير التدريب في مجال التنفيذ الفعال لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري.

٢٦- وأذن مجلس الأمن، بموجب قراره ١٥٠٩ (٢٠٠٣)، بإنشاء بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وهي قوة لتحقيق الاستقرار دعا إلى إنشائها في قراره السابق ١٤٩٧ (٢٠٠٣)، وطلب إلى الأمين العام نقل السلطة من بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبيريا إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وتتمثل ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، التي تتألف من قوة تضم ١٥ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين، من بينهم ما يصل إلى ٢٥٠ مراقباً عسكرياً و١٦٠ من ضباط الأركان، وما يصل إلى ١١٥ من ضباط الشرطة المدنية، بالإضافة إلى عنصر مدني مناسب، في دعم تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، ودعم المساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان، بما في ذلك حماية حقوق الإنسان وتعزيزها ورصدها ودعم إصلاح الأمن. وإن مشاركة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في العمليات الأولى لإنشاء بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا والتخطيط لها ساعدت في تقديم التوصيات المناسبة من أجل ولاية متكاملة تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، وموافقة مجلس الأمن عليها. ومن المتوقع أن تكتمل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ويصل عدد أفرادها إلى ١٥ ٠٠٠ من العسكريين بحلول شهر آذار/مارس ٢٠٠٤، غير أن نقصاً في عدد الجنود في الميدان أدى إلى تأخير في انتشار قوات حفظ السلام في المناطق الداخلية الواقعة تحت سيطرة جبهة الليبيريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية وحركة الديمقراطية في ليبيريا، حتى شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وفي ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، كانت قوات حفظ السلام قد نشرت في بوكانن وغبارنغا وتابيتا وتوبمانبورغ، وهي مناطق كانت واقعة حتى الآن تحت احتلال مختلف القوات المتقاتلة.

٢٧- كما اضطرت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، بسبب النقص في القوى العاملة، إلى وقف جهودها الأولية لبدء برنامج نزع السلاح في بداية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، بعد أعمال الشغب التي قامت بها الميليشيات الموالية لتايلور في مونروفيا، في الفترة من ٧ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، لطلب مبلغ نقدي لقاء نزع سلاحها. وقتل ما لا يقل عن ثمانية أشخاص أثناء الاضطرابات التي اقترنت أيضاً بأعمال هب شاملة وتزايد النشاط الإجرامي.

ثالثاً - الأنشطة المضطلع بها

٢٨- رغم سلسلة الاجتماعات والمفاوضات الهامة جداً التي بدأت في أكرا من أجل إنهاء الحرب في ليبيريا بعد تعييني بفترة قصيرة قصيرة خبيرة مستقلة معنية بليبيريا، لم أتمكن بالرغم من جهودي الصادقة من المشاركة بصفة مراقب. وكان من المفترض أن تساعد مشاركتي في تلك الأنشطة، كخبيرة مستقلة معنية بليبيريا من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ولتيسير التعاون بين حكومة ليبيريا والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، في زيادة الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان أثناء المفاوضات، إلا أن هذا لم يحدث.

٢٩- ويوجد عائق خطير آخر يحول بين الخبرة المستقلة ونجاحها في الاضطلاع بمهمتها يتمثل في انعدام كل تفاعل رسمي بين الخبرة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بالرغم من أن الخبرة تعيش في غانا، حيث يوجد مقر الرئاسة الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ومن المهم أن يراعى منظور حقوق الإنسان طوال كامل عملية التفاوض، وحفظ السلام، وبناء السلام، والمصالحة.

٣٠- وتعد غانا عدداً كبيراً من اللاجئين الليبيريين. وكانت الخبرة تنوي تنفيذ برنامج يشرك هؤلاء اللاجئين، بحكم عودتهم في نهاية المطاف إلى ليبيريا، وبالتالي من المهم الحديث إليهم بشأن ضرورة المصالحة، والتسامح، وعدم التمييز، والمساواة بين الجنسين، وقبل كل شيء السلام. وبناء على طلب من مفوضية حقوق الإنسان، ورسالة تمهيدية خطية منها، أجريت مناقشات أولية بشأن المخططات المشار إليها أعلاه مع الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في غانا، الذي أوصى بإجراء اجتماع مع ممثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (مفوضية شؤون اللاجئين) في غانا. وللأسف، وبالرغم من المحاولات العديدة، لم يتسن الاجتماع مع موظف مفوضية شؤون اللاجئين.

٣١- وبالتعاون مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ليبيريا، وفي إطار برنامجه المتعلق بحقوق الإنسان والحماية، صممت مفوضية حقوق الإنسان، من جانبها، مشروعاً مشتركاً للتعاون التقني يعني بما يلي: التثقيف بحقوق الإنسان للعاملين في مجال حقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية، والمساعدة في تحديد رقعة الصراع في ليبيريا، وإجراء بحوث على أعمال الاغتصاب والعنف الجنسي المتعلقة بالحرب. كما سوف يدعم هذا المشروع المشترك إنشاء وصون قاعدة بيانات مركزية داخل مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ليبيريا بشأن الانتهاكات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان.

٣٢- وفي غياب أي دور لمفوضية حقوق الإنسان، يجب أن يفسح المجال لخبير مستقل كي يضطلع بولايته لصالح المستفيدين الذين أنشئت من أجلهم الولاية. وفي حالتي، ضاعت فرصة جيدة للمساهمة، منذ المراحل الأولى من عملية السلام، في وضع إطار لحقوق الإنسان. فمنذ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، أجريت اتصالات عديدة مع السلطات في مونروفييا للنظر في إمكانية إيفاد بعثة إلى البلد. إلا أن الحالة الأمنية حالت دون الاضطلاع ببعثة في ذلك الوقت. ويتوقع أن يساعد نشر قوات حفظ السلام بنجاح في تحسين الوضع الأمني في الربع الأول من عام ٢٠٠٤، بما يسمح بإيفاد بعثة تقييمية إلى ليبيريا.

رابعا - الاستنتاجات

٣٣- بعد زهاء عقد ونصف من الحرب الأهلية، وما خلفته من معاناة إنسانية شديدة لجميع السكان، لا سيما النساء والأطفال والشيوخ، هنالك حاجة ماسة لإعادة إحلال الأمن كيما يتمكن الناس من العيش دون خوف أو تجاوزات أو انتهاكات.

٣٤- ومن المهم العمل بصورة نشطة ومنهجية على خلق تفهم سياسي ومجتمعي للمسؤوليات الأخلاقية والمعنوية الملقة على عاتق الدولة والمجتمع المدني لضمان حق كل الأفراد في العيش في كنف الاحترام والكرامة، بغض النظر

عن الانتماء السياسي أو الديني أو العرقي، أو الجنس أو العمر. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبدي قدراً كبيراً من العناية والاهتمام لدى مساعدته لليبيريا، ويراعي أن جيلاً كاملاً ولد ونشأ أثناء الصراع الليبيري. ويجب أن يراعي الجهد الدولي مراعاة تامة نتائج الصراع المزمن على أسباب عيش أناس ولدوا أو عاشوا في ظروف من الصراع والتعسف لما يزيد على أربع عشرة سنة، وعلى أنماطهم السلوكية.

٣٥- ويتيح توقيع الأطراف الليبيرية على اتفاق السلام الشامل وإنشاء الحكومة الانتقالية الوطنية فرصة فريدة لإنهاء المعاناة التي يعيشها شعب ليبيريا منذ فترة طويلة، ووضع حد لحالة عدم الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. ومن المهم التسليم بأن التطورات الإيجابية الهامة ما كانت لتحصل لولا الجهود الحثيثة التي بذلها القادة الأفارقة من أجل تحقيق السلام، ولا سيما الرئيس كوفور، الذي يرأس حالياً الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ورئيس نيجيريا أوباسانجو، والجنرال عبد السلام أبو بكر، وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

خامساً - التوصيات

٣٦- يجب أن تكون عملية نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم شاملة لجميع الأطراف وكاملة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تُحل المجموعات شبه العسكرية، مثل وحدة مكافحة الإرهاب وشعبة العمليات الخاصة.

٣٧- ويجب أن يساعد المجتمع الدولي في تعبئة موارد هامة لمساعدة الحكومة الانتقالية الوطنية في تنفيذ برامج الإغاثة والإنعاش، بما في ذلك إعادة المشردين داخلياً واللاجئين إلى ديارهم، وإعادة توطينهم. وفي هذا الصدد، ينبغي حث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على المشاركة مشاركة تامة في مؤتمر المانحين بشأن ليبيريا المقرر عقده في نيويورك في شباط/فبراير ٢٠٠٤.

٣٨- وثمة حاجة لتعزيز الحالة الأمنية العامة من أجل تيسير حرية التنقل للأشخاص والسلع. ويجب وضع برامج خاصة لإعادة تأهيل المقاتلين الأطفال سابقاً ولم شملهم مع أسرهم، حيثما أمكن ذلك. كما ينبغي أن تُبذل الجهود اللازمة لضمان عدم ترك ضحايا الحرب، بمن فيهم "زوجات الأدغال" والنساء اللاتي أجبرتهن القوات المقاتلة على عقد علاقات زوجية، خارج عملية نزع السلاح، والتسريح، وإعادة التأهيل، وإعادة الإدماج. ويتعين تقييم احتياجات الأطفال والمجموعات الضعيفة الأخرى من الرعاية النفسية والاجتماعية وغيرها من الاحتياجات تقييماً سليماً، وتصميم الأنشطة المناسبة وتنفيذها تلبية لتلك الاحتياجات.

٣٩- وتقتضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في ليبيريا عناية خاصة وملحة من أجل حماية المدنيين، ولا سيما التصدي لانتشار العنف الجنسي ضد النساء والأطفال.

٤٠- ودعماً لما ورد أعلاه، من شأن إنشاء قدرة وطنية فعالة لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها أن يساعد كثيراً في معالجة مسألة الإفلات من العقاب التي تكتسي خطورة قصوى. وبالإضافة إلى ذلك، من شأن التعجيل في إنشاء لجنة وطنية مستقلة معنية بحقوق الإنسان، ولجنة للحقيقة والمصالحة، ولجنة انتخابية مستقلة، وفقاً لما ينص عليه اتفاق

السلام، أن يسهل عملية الانتقام الوطني والمصالحة. وينبغي أن يندل جهد خاص في إطار هذه اللجان لضمان إشراك النساء والأطفال في العملية. كما ينبغي إيلاء الأولوية لوضع برنامج منهجي ومستدام للتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان على جميع الأصعدة.

٤١- وقد ترغب اللجنة في بحث إمكانية اضطلاع الخبرة الخاصة بمهمة تقديم المساعدة في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها لكل الأطراف الفاعلة المشاركة في صياغة السياسات والبرامج الخاصة بفترة ما بعد الحرب في ليبيريا.

٤٢- كما قد تبحث اللجنة السبل والوسائل التي تكفل تيسير التفاعل بين الخبرة المستقلة وبعض اللاجئين الليبيريين، حيثما ومتى أمكن ذلك، من خلال المساعي الحميدة التي تبذلها مفوضية شؤون اللاجئين في غانا.

— — — — —